

المؤشر

مدير عام بنك الإسكان:

تحويل القروض الميسرة من الوزارة إلى البنك سيفيد المواطنين



بلغ إجمالي عدد طلبات القروض التي استلمها البنك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 2150 طلباً

مسقط - علي بن صالح الجمي

العماني ودراسة إنشاء شركة حكومية متخصصة تركز على مهام التقييم والتحليل والتقييم والإسناد ومتابعة التنفيذ، وأن المجلس قد أيد التوصيات التي توصلت إليها اللجنة الوزارية المشكلتة لهذا الغرض والتي تلخص في تحويل برنامج القروض السكنية إلى بنك الإسكان العماني ابتداء من الخطة الخمسية التاسعة 2016 - 2020م.

كم بلغ إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة الممتدة من يناير- مارس 2013، وكذلك إجمالي الطلبات التي استلمها البنك خلال نفس الفترة، وكم بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك في العام الفائت؟

بلغ إجمالي عدد القروض التي تم الموافقة عليها خلال الفترة الممتدة من يناير- مارس 2013 م (1110) بقيمة إجمالية بلغت (42,962,400) ريال عماني. فيما بلغ إجمالي عدد القروض التي استلمها البنك خلال نفس الفترة (2150) بقيمة إجمالية بلغت (89,608,400) ريال عماني. أما بالنسبة لإجمالي القروض التي قدمها البنك خلال العام الفائت (2012) فقد بلغ عددها (1255) بقيمة إجمالية قدرها 41 مليون ريال عماني.

أكد مدير عام بنك الإسكان العماني عدنان بن حيدر بن درويش أن دراسة مقترح تحويل برنامج القروض السكنية الميسرة التابع لوزارة الإسكان إلى بنك الإسكان العماني والتي تم كشف عنها المجلس الأعلى للتخطيط مؤخرًا سيعود نفعها على المواطنين والبنك على حد سواء، وكشف مدير عام بنك الإسكان العماني عن إعداد البنك لخطة استراتيجية تهدف إلى تطوير أداء البنك بما يتناسب مع احتياجات الفترة المقبلة، وأشار عدنان بن حيدر في تصريح خاص له للشبيبة، إلى أن إجمالي عدد القروض التي تم الموافقة عليها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري قد بلغ (1110) بقيمة إجمالية بلغت (42,962,400) ريال عماني؛ مبيّنًا أن إجمالي عدد طلبات القروض التي استلمها البنك خلال نفس الفترة بلغ (2150) بقيمة إجمالية وقدرها (89,608,400) ريال عماني. مشيرًا إلى أن إجمالي القروض التي قدمها البنك خلال العام الفائت (2012) قد بلغ عددها (1255) بقيمة إجمالية بلغت 41 مليون ريال عماني. تفاصيل أكثر في الحوار التالي:

تم مؤخرًا الكشف عن قود دراسة لمقترح تحويل برنامج القروض السكنية الميسرة التابع لوزارة الإسكان إلى بنك الإسكان العماني... من وجهة نظركم؛ هل هذا المقترح يجب في مصلحة المواطنين والبنك؟

نحن في بنك الإسكان العماني نضع مصلحة المواطن أولاً، تنفيذًا لرؤى وسياسات الحكومة الرشيدة، وتحقيقاً للأهداف التي تم تأسيس بنك الإسكان العماني من أجلها.. وذلك نجدنا نرحب بأي مقترح أو برنامج يساهم في خدمة المواطنين ويمنأ تنفيذها، وبالنسبة لدراسة مقترح تحويل برنامج القروض السكنية الميسرة التابع لوزارة الإسكان إلى البنك والتي كشف عنها المجلس الأعلى للتخطيط مؤخرًا نتفق أنه فيما لو تم الموافقة على المقترح فإن ذلك سيعود بالنفع على المواطنين والبنك على حد سواء.. وكما أشرت تم الإعلان عن اطلاع المجلس الأعلى للتخطيط على دراسة مقترح تحويل برنامج القروض السكنية الميسرة إلى بنك الإسكان

المنهجيات والتقنيات الحديثة لتحقيق التكامل في خدمة العملاء، وتحقيق رضا ولاء العملاء، ■ الغاية الاستراتيجية الثالثة وتعنى بتحقيق تطلعات المساهمين، وتضم هدفين استراتيجيين هما: تحسين المركز المالي للبنك، وقاعية القروض المدعومة. ■ الغاية الاستراتيجية الرابعة وتعنى بإيجاد رأس مال بشري كقوة وفعال، وتضم الأهداف الاستراتيجية التالية: تطوير نظام متكامل لرأس المال البشري، وتأهيل وتدريب رأس المال البشري بكفاءة وفاعلية، وتحقيق رضا ولاء العاملين. ■ الغاية الاستراتيجية الخامسة وتعنى بإيجاد بيئة عمل مطورة وجاذبة ومحفزة، وتبني لتوفير بيئة عمل صحية وأمنة، وتفعيل التواصل المهني والاجتماعي.

ما أبرز محطات النجاح التي تحققت في العام الفائت 2012؟

لقد كان العام 2012 عامًا إيجابيًا على كافة المستويات، حيث تمكن البنك من بلوغ الأهداف التي وضعها في موازنته للعام المذكور سواء على الصعيد الإقراضي أو على صعيد تعزيز الوضع المالي للبنك، كما حدثت العديد من المنجزات خلال العام

1110
إجمالي عدد القروض التي تمت الموافقة عليها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بقيمة إجمالية بلغت (42,962,400) ريال عماني

من أهمها: إصدار الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه- بتاريخ 14 أغسطس بإعفاء المقترضين من البنك من رسوم الخدمات الإدارية والمصرفية حتى ذلك التاريخ وإقرار هيكل جديد ميسر لرسوم الخدمات المصرفية والإدارية تتراوح فيه الرسوم بين (1% - 4%) عوضاً عن الهيكل السابق الذي كانت فيه الرسوم تتراوح بين (3-7%)، واستفاد من أمر الإعفاء عدد (13340) مواطنًا، حيث بلغت التكلفة المترتبة على ذلك والتي تحملها الحكومة حتى نهاية السداد (188.9) مليون ريال عماني، وقد أدخلت هذه المكرمة الضرورية على المواطنين وخففت عن كاهلهم الأعباء وهذا ليس بالأمر الجديد على صاحب الجلالة- حفظه الله ورعاه.

لقد استخضع البنك خلال العام 2012م وبفضل الدعم المتواصل الذي تقدمه الحكومة من مواصلة تقديم القروض المدعومة للمواطنين وذلك على النحو التالي:

بلغ عدد القروض الموافق عليها (1255) قرضاً بقيمة (41) مليون ريال عماني حتى نهاية عام 2012م.. كما سعى البنك إلى توصيل خدماته لمختلف محافظات السلطنة خاصة المناطق خارج محافظة مسقط حيث بلغ عدد القروض الممنوحة للمواطنين بالمحافظات خارج محافظة مسقط (984) قرضاً بقيمة إجمالية (29.9) مليون ريال عماني أي بنسبة (72.9%) من قيمتها عن عام 2012م. ولاحظ أنه موازنة الإقراض والقروض الموافق عليها لعام 2012م كانت أقل من عام 2011م باعتبار أن توقعات الإقراض لعام 2012م كانت أقل، في حين أن الوضع اختلف جذرياً بعد صدور الأوامر

الاسمائية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه- بإقرار هيكل جديد لرسوم الخدمات المصرفية والإدارية حسب ما سلف بيانه نتج عنه إقبال هائل على الاقتراض من البنك، الأمر الذي أسس لتوجيه تخصيص موازنة إقراض مضاعفة لعام 2013م بمقدار (80) مليون ريال عماني وهذا يمثل ضعف ما كانت عليه موازنة الإقراض لعام 2012م.

وقد بلغ إجمالي القروض المدعومة التي قدمها البنك للمواطنين منذ تأسيسه في عام 1977م وحتى نهاية عام 2012م على مستوى فروع البنك

المنتشرة في مختلف محافظات ولايات السلطنة عدد (33574) قرضاً بقيمة إجمالية بلغت (624.2) مليون ريال عماني (ستمائة وأربعة وعشرين مليوناً ومائتي ألف ريال عماني). وأما عدد القروض المدعومة للمواطنين قرضاً بقيمة إجمالية (343.4) مليون ريال عماني أي بنسبة (54.9%) من إجمالي عدد القروض الممنوحة ونسبة (55%) من قيمتها. وأما على صعيد النتائج المالية ومن خلال استعراض أرقام الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2012م يتضح بأن البنك حقق نتائج إيجابية بتسجيل نسب نمو جيدة في معظم المؤشرات المالية، حيث ارتفعت إجمالي موجودات البنك في نهاية العام 2012م ليصل إلى (257.5) مليون ريال عماني بالمقارنة مع مبلغ (225) مليون ريال عماني في نهاية عام 2011م أي بنسبة زيادة تصل إلى (14.4%).

ارتفاع محفظة القروض

وقد ارتكز النمو في الموجودات بشكلاً أساسياً على ارتفاع محفظة القروض الإسكانية حيث ارتفع إجمالي محفظة القروض في 31/12/2012م ليصل إلى (247.8) مليون ريال عماني بالمقارنة مع (215.6) مليون ريال عماني في نهاية العام السابق أي بنسبة نمو تصل إلى (15%)... ونتيجة لنمو محفظة القروض ارتفع إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية لتصل إلى (19.7) مليون ريال عماني مقابل مبلغ (18.4) مليون ريال عماني عن نفس الفترة من العام الفائت.

ويركز البنك على تنمية أصوله مع المحافظة على جودة ومائة الأصول لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يمكنه من تحقيق أهدافه بالفاعلية المطلوبة. ومن ناحية أخرى واستجابة لمتطلبات التحديث والتطوير وما تضمنته الخطة الاستراتيجية للبنك من أنشطة جديدة، فقد تفرق تغيير النظام المصرفي الإلكتروني المعمول به حالياً لدى البنك، وتم بالفعل اتخاذ خطوات نحو تحقيق ذلك بما يكفل تسهيل وتسريع إجراءات العمل بالبنك بما يعود بالنفع على العملاء، حيث تم توقيع الاتفاقية مع الاستشاري الذي سيتولى مهمة العناية والإشراف على المشروع، كما تم طرح المناقصة للمشروع.